

Distr.: General
17 September 2010
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من
الممثلة الدائمة لنيجيريا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل طيه تقريراً عن أعمال مجلس الأمن خلال فترة رئاسة نيجيريا له في
تموز/يوليه ٢٠١٠ (انظر المرفق). وقد أعد هذا التقرير في إطار المسؤولية الوطنية التي أتحمّلها
بعد إجراء مشاورات مع الأعضاء الآخرين في مجلس الأمن.

وأرجو ممتنة تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) يو. جوي أوغو
السفيرة، الممثلة الدائمة



مرفق الرسالة المؤرخة ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثلة الدائمة لنيجيريا لدى الأمم المتحدة

تقييم أعمال مجلس الأمن خلال رئاسة نيجيريا (تموز/يوليه ٢٠١٠)

مقدمة

اضطلع مجلس الأمن ببرنامج عمل مكثف برئاسة السفيرة يو. جوي أوغو، الممثلة الدائمة لنيجيريا لدى الأمم المتحدة. وخلال هذا الشهر، عقد المجلس ١٢ جلسة مشاورات و ٤ جلسات إعلامية وجلستين خاصتين و ٣ مناقشات مفتوحة. وأصدر المجلس ثلاثة بيانات رئاسية وستة بيانات صحفية، واعتمد قرارا بشأن تمديد ولاية إحدى بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

أفريقيا

مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا

استمع مجلس الأمن في ١٣ تموز/يوليه إلى إحاطة علنية قدمها الممثل الخاص للأمين العام، السيد سعيد جنيت، بشأن مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، مستندا إلى التقرير نصف السنوي للأمين العام (S/2010/324). وقد أكد السيد جنيت في إحاطته على التقدم التدريجي الذي يجري إحرازه على صعيد الاستقرار الإقليمي، وضرب مثالين على ذلك هما الإجراء السلمي للانتخابات الوطنية في توغو وكبج الأزمة الدستورية في غينيا. وفي المشاورات التي تلت ذلك، جرى بحث عدد من المسائل الأمنية الشاملة، بما فيها الاتجار بالمخدرات. وأقر أعضاء المجلس بأن المنطقة دون الإقليمية لا تزال عرضة لعدم الاستقرار وبحثوا في سبل تعزيز وظائف المكتب. وقد أشيد على نطاق واسع بالعمل الفعال الذي يضطلع به المكتب، وشجّع المكتب على تعميق تعاونه مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى.

ليبيريا

في ١٣ تموز/يوليه، استمع المجلس إلى إحاطة قدمها السفير إيفان باربالييتش، الممثل الدائم للبويسنة والهرسك، بصفته رئيس لجنة الجزاءات المنشأة عملا بالقرار ١٥٢١ (ليبيريا). وإذ أشار السفير باربالييتش إلى رفع حظر توريد الأسلحة المفروض على حكومة ليبريا عملا بقرار مجلس الأمن ١٩٠٣ (٢٠٠٩)، فقد أفاد عن التقدم الذي تحرزه ليبريا نحو تحقيق الامتثال لعملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ للماس، فضلا عن الخطوات المتخذة لتحسين استخدام الموارد الطبيعية بغية تعزيز السلام والأمن والتنمية. وأفاد أيضا عن حظر السفر

وتجسيد الأصول. وأعرب أعضاء المجلس عن القلق إزاء عدم تنفيذ تجسيد الأصول واستمرار الاتجار بلا هوادة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في المنطقة.

غينيا - بيساو

في ١٥ تموز/يوليه ٢٠١٠، استمع المجلس إلى إحاطة قدمها السيد جوزيف موتابوبا، ممثل الأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو، استنادا إلى تقرير الأمين العام (S/2010/335). واستمع المجلس أيضا إلى إحاطة من رئيس تشكيلة غينيا - بيساو التابعة للجنة بناء السلام، السفيرة ماريا لويزا ريبيرو فيوتي، الممثلة الدائمة للبرازيل. وانضم إلى الجلسة أيضا السيد أدلينو كويتا، وزير خارجية غينيا - بيساو، لإطلاع المجلس على آخر مستجدات الوضع في البلد.

وخلال مشاورات لاحقة أجراها المجلس بكامل هيئته، أعرب أعضاء المجلس عن القلق إزاء النمو المطرد للاتجار بالمخدرات، فضلا عن نمو الجريمة المنظمة، مما يهدد السلام والأمن ليس في غينيا - بيساو فحسب، بل وفي كامل المنطقة دون الإقليمية. وشدد أعضاء المجلس على ضرورة قيام حكومة غينيا - بيساو بتنفيذ استراتيجية وطنية شاملة لإصلاح قطاع الأمن.

ودعا بعض الأعضاء المجتمع الدولي إلى تقديم دعم مستمر لبناء قدرات سلطات إنفاذ القانون والسلطات القضائية في غينيا - بيساو لتمكينها من معالجة هذه المشاكل. ورحبوا بالتزام الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي وغيره من الشركاء، باستكشاف إمكانيات تنفيذ خطة العمل الإقليمية للجماعة بشأن الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة، بما في ذلك خيارات فرض جزاءات يمكن أن تستهدف الأشخاص الذين يتبين أنهم أعضاء في شبكة الاتجار بالمخدرات.

واعتمد في وقت لاحق بيان رئاسي في ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٠ (S/PRST/2010/15). وقد لاحظ مجلس الأمن في هذا البيان جهود حكومة غينيا - بيساو لتحقيق الاستقرار في البلد وأقر بالمسؤولية المشتركة للمجتمع الدولي في وقف إنتاج واستهلاك ونقل المخدرات. وإذ أكد مجلس الأمن هذه النقاط، فإنه أهاب بسلطات غينيا - بيساو تعزيز الجهود الرامية إلى التصدي للاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة. وأعرب مجلس الأمن عن القلق إزاء الوضع الأمني والتهديدات التي تواجه النظام الدستوري وحث جميع أصحاب المصلحة في غينيا - بيساو على العمل لتحقيق المصالحة الوطنية والمحافظة على الاستقرار ومكافحة الإفلات من العقاب واحترام سيادة القانون.

وإذ دعا مجلس الأمن إلى أن يُطلق سراح جميع المحتجزين في أحداث الأول من نيسان/أبريل ٢٠١٠ أو أن يقدموا للمحاكمة على الفور، فقد أكد أن الإصلاح الحقيقي للقطاع الأمني يتطلب إيجاد قوات أمن فعالة تتسم بتحمل المسؤولية، كما يتطلب احترام سيادة القانون. وقد أهاب، من ثم، بحكومة غينيا - بيساو أن تهيئ الظروف الملائمة للإصلاح، وأهاب بالجيش أن يفي بالتزامه بالخضوع للسلطات المدنية. ودعا مجلس الأمن كلا من السلطات المدنية وقوات الأمن إلى تنفيذ البرامج الحالية لإصلاح القطاع الأمني في موعدها المحدد.

البلدان المساهمة بقوات في العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور

في ١٩ تموز/يوليه، عقد مجلس الأمن جلسة خاصة مع البلدان المساهمة بقوات عسكرية ووحدات شرطية في العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. وخلال الجلسة تبادل أعضاء المجلس الآراء مع السيد أتول كهاري، الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، والفريق تشيكابيديا أوبياكور، المستشار العسكري لعمليات حفظ السلام، والسيد أتا بينغون، من شعبة الشرطة في إدارة عمليات حفظ السلام، والسيد إميل بترونوف، من إدارة الدعم الميداني، وممثلين عن البلدان المساهمة بقوات عسكرية ووحدات شرطية.

تقرير عن القرار ١٩٠٧ (٢٠٠٩)

في ٢٠ تموز/يوليه، بعد إحاطة قدمها السيد ب. لين باسكو، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، بشأن تقرير الأمين العام عن إريتريا ومنازعاتها مع جيبوتي، عقد مجلس الأمن مشاورات بكامل هيئته استمع خلالها إلى إحاطة قدمها رئيس لجنة القرارين ١٩٠٧/٧٥١، السفير كلود هيلر من المكسيك، عن أنشطة اللجنة. وتلا رئيس مجلس الأمن بيانا صحفيا يشير إلى أن التدابير الواردة في الفقرة ٥ من القرار ١٩١٦ (٢٠٠٩) لا تزال ضرورية لمعالجة الوضع في الصومال، الذي لا يزال يشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين.

العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور

استمع مجلس الأمن في ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٠ في قاعة المجلس إلى إحاطة قدمها السفير إبراهيم غمباري، الممثل الخاص المشترك للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. وإذ أشار السيد غمباري إلى مؤشرات التقدم الواردة في تقرير الأمين العام المؤرخ ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ (S/2009/592)، وهي الحل السياسي الشامل، وتوفير بيئة آمنة ومستقرة، وتعزيز سيادة القانون والحوكمة وحقوق الإنسان، واستقرار

الحالة الإنسانية، فقد نبه إلى أن الحالة الأمنية العامة تستمر في التدهور في دارفور. وأبلغ أعضاء مجلس الأمن بوقوع اشتباكات بين أفراد من حركة العدل والمساواة والقوات الحكومية، وقيام فصيل عبد الواحد التابع لجيش تحرير السودان بشن هجمات على القوات الحكومية. وقدم سردا عن رفض حركة العدل والمساواة المشاركة في محادثات السلام في الدوحة، إضافة إلى أحداث القتال الأخيرة بين الطوائف. ونظرا لهذه التطورات ولزيادة الهجمات على موظفي المساعدة الإنسانية، الأمر الذي يعيق وصول المعونة إلى المحتاجين، لاحظ السيد غمباري أن عملية السلام في دارفور تمر الآن بمنعطف حاسم.

وجرت مشاورات مغلقة في أعقاب الإحاطة. وتبادل أعضاء المجلس الآراء فيما يتعلق بمضمون الإحاطة وبتوصية الأمين العام الواردة في تقريره المؤرخ ١٤ تموز/يوليه ٢٠١٠ (S/2010/382) بتمديد ولاية العملية المختلطة لمدة سنة أخرى.

وفي ٣٠ تموز/يوليه ٢٠١٠، اتخذ مجلس الأمن القرار ١٩٣٥ (٢٠١٠)، الذي يقر بالتدهور في الوضع الأمني في دارفور وتأثيره على الاستقرار في جميع أنحاء السودان، وبضرورة اتباع نهج استراتيجي صارم في عمليات نشر قوات حفظ السلام. ويشكر القرار الجهود التي يبذلها فريق التنفيذ الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي من أجل السودان، ويؤكد على تمديد ولاية العملية المختلطة وعلى أهمية تعزيز العملية السياسية التي يقودها الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. ويدين مجلس الأمن أيضا في القرار الهجمات التي تشن على العملية المختلطة وجميع انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في دارفور. وبتمديد القرار لولاية العملية المختلطة حتى ٣١ تموز/يوليه، فإنه يطلب إلى العملية المختلطة وفريق الأمم المتحدة القطري وضع استراتيجية شاملة كي تستخدم العملية المختلطة ولايتها وقدراتها استخداما كاملا من أجل تحقيق بعض الأهداف المحددة، بما في ذلك حماية المدنيين في جميع أنحاء دارفور، وضمان وصول المساعدات الإنسانية سالمة، وتعزيز مشاركة جميع أصحاب المصلحة في دارفور على نحو مستمر في العملية السياسية.

وفي وقت لاحق من ذلك اليوم، اجتمع مجلس الأمن لإجراء مشاورات لبحث الظروف المحيطة بالاشتباكات التي وقعت مؤخرا في مخيم كلمة للمشردين داخلها في جنوب دارفور وفي محيطه والجهود التي تبذلها العملية المختلطة للحفاظ على السلام. واستمع المجلس إلى إحاطة قدمها السيد ألان لوروا، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام. وأعرب أعضاء المجلس عن القلق إزاء الاشتباكات التي أسفرت عن خسائر في الأرواح وإصابات. وفي ختام الجلسة، ألفت رئيسة مجلس الأمن، السفيرة يو. جوي أوغو كلمة باسم المجلس، شددت فيها على الحاجة إلى فهم كامل للحقائق المحيطة بالموضوع، وحثت جميع الأطراف

على الانضمام إلى عملية السلام في الدوحة. وتضمنت الكلمة الموجهة إلى الصحافة تعبيراً عن القلق فيما يتعلق بالضحايا المدنيين الذين أفيد عن وقوعهم وباستمرار الهجمات على أفراد حفظ السلام التابعين للعملية المختلطة. وشجعت أيضاً جميع الأطراف على احترام ولاية العملية المختلطة فيما يتعلق بحماية المدنيين.

بعثة الأمم المتحدة في السودان

في ٢٩ تموز/يوليه ٢٠١٠، اجتمع مجلس الأمن لإجراء مشاورات لبحث مهمة حفظ السلام الموكلة لبعثة الأمم المتحدة في السودان. وقدم وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام إحاطة عن التطورات الأخيرة فيما يتعلق بعمل البعثة، ولا سيما مع اقتراب موعد الاستفتاءين في أبيي وجنوب السودان. وقدمت السيدة سوسانا مالكورا، وكيلة الأمين العام للدعم الميداني، إحاطة بشأن الدعم الميداني المطلوب. وكرر أعضاء المجلس الإعراب عن تأييدهم لمواصلة عمل البعثة من أجل توفير الأمن، ودعم عمليتي الاستفتاء، والمساعدة في الحفاظ على الحوار بين الشمال والجنوب. وذكر بعض الأعضاء أن احتمال تحقيق الوحدة لا يزال احتمالاً واقعياً.

آسيا

رسالة مؤرخة ٤ حزيران/يونيه ٢٠١٠ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لجمهورية كوريا لدى الأمم المتحدة، ورسائل أخرى ذات صلة (S/2010/281)

انعقد مجلس الأمن في ٩ حزيران/يوليه ٢٠١٠ وصدر بيان رئاسي في نهاية المناقشة التي أجراها المجلس (S/PRST/2010/13). وشجب المجلس في البيان الهجوم الذي وقع في ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٠ وإغراق السفينة الحربية تشيونان التابعة لجمهورية كوريا، الذي أسفر عن خسارة مفاجئة لأرواح ستة وأربعين شخصاً. وأعرب مجلس الأمن عن بالغ تعاطفه وتعازيه للضحايا وعائلاتهم ولشعب جمهورية كوريا وحكومتها، ودعا إلى اتخاذ تدابير ملائمة وسلمية ضد المسؤولين عن الحادث بهدف التوصل إلى تسوية سلمية للمسألة وفقاً لميثاق الأمم المتحدة وسائر أحكام القانون الدولي ذات الصلة.

وأعرب مجلس الأمن عن بالغ قلقه بالنظر إلى الاستنتاجات التي خلص إليها فريق التحقيق المدني - العسكري المشترك بقيادة جمهورية كوريا وبمشاركة خمس دول، والتي تحمل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مسؤولية إغراق السفينة تشيونان.

وأحاط مجلس الأمن علماً بالردود الواردة من الأطراف المعنية الأخرى، ومنها ردود جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية التي أفادت بأن لا علاقة لها بالحادث.

وبالتالي، أدان مجلس الأمن الهجوم الذي أسفر عن غرق السفينة تشيونان.

وشدد مجلس الأمن على أهمية منع وقوع هجمات أو أعمال عدائية مماثلة أخرى ضد جمهورية كوريا أو في المنطقة.

ودعا مجلس الأمن إلى التقيد التام باتفاق الهدنة الكورية، وشجع على تسوية القضايا العالقة في شبه الجزيرة الكورية بالوسائل السلمية من أجل استئناف الحوار والمفاوضات المباشرة عن طريق القنوات الملائمة في أقرب وقت ممكن، تجنباً لنشوب النزاعات وتفادياً للتصعيد.

وأكد مجلس الأمن مجدداً على أهمية دعم جميع الدول الأعضاء لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه.

جمهورية إيران الإسلامية

في بيان صحفي صدر في ١٦ تموز/يوليه ٢٠١٠ (SC/9986)، أدان مجلس الأمن بشدة الهجمات الإرهابية التي وقعت في زاهدان، جمهورية إيران الإسلامية، وأسفرت عن سقوط العديد من القتلى والجرحى. ولئن أعرب مجلس الأمن عن تعاطفه مع شعب وحكومة جمهورية إيران الإسلامية ودعمه لها، فقد أكد أيضاً على ضرورة تقديم مرتكبي ومنظمي وممولي ورعاة هذه الأعمال إلى العدالة، وحث جميع الدول على التعاون بفعالية مع السلطات الإيرانية في هذا الصدد، وفقاً لالتزاماتها بموجب القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

أوروبا

كوسوفو

بناءً على طلب من جمهورية صربيا، وبعد مشاورات مغلقة، عقد المجلس مناقشة عاجلة في ٦ تموز/يوليه لبحث حادث انفجار وقع في ميتروفيتسا، شمال كوسوفو. وقد أسفر الانفجار عن مصرع شخص ووقوع عدد من الإصابات في صفوف الأقلية الصربية. واستمع المجلس إلى إحاطات قدمها السيد بوريث تاديتش، رئيس جمهورية صربيا، والسيد لامبرتو زانير، الممثل الخاص للأمين العام لكوسوفو ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في

كوسوفو، والسيد إيف دي كيرمابون، باسم الاتحاد الأوروبي، والسيد اسكندر حسيني باسم كوسوفو.

وأدان أعضاء المجلس الحادث ودعوا جميع الأطراف إلى الامتناع عن التصريحات والأفعال الاستفزازية. ودعوا أيضا إلى إجراء تحقيق في هذه المسألة بغية تقديم الجناة إلى العدالة. وحث أعضاء المجلس كذلك جميع الأطراف على التوصل إلى حل سلمي للقضية من خلال الحوار البناء. وأكد العديد من الأعضاء من جديد تأييدهم للدور الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو في هذا الصدد.

الشرق الأوسط

قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان

في ٩ تموز/يوليه، أجرى المجلس مشاورات بكامل هيئته بشأن موضوع قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان. وقدم السيد وولفغانغ فيسبرود فيبر، مدير شعبة آسيا والشرق الأوسط في إدارة عمليات حفظ السلام، إحاطة إلى المجلس، أجرى أعضاء المجلس في أعقابها تبادلًا للآراء بشأن الحوادث الأخيرة التي شهدتها جنوب لبنان في أواخر حزيران/يونيه وأوائل تموز/يوليه والتي تمت خلالها إعاقة حرية حركة أفراد قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان. واتفق على إصدار بيان صحفي (SC/9976) أثني فيه على الدور النشط الذي تضطلع به قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لكفالة تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٠). بالإضافة إلى ذلك، شدد المجلس على أهمية كفالة حرية حركة أفراد القوة كي يتسنى لها الاضطلاع بولايتها ودعا جميع الأطراف إلى الوفاء بالتزاماتهم باحترام سلامة أفراد القوة وغيرهم من موظفي الأمم المتحدة. وشجع المجلس أيضا على تعزيز التنسيق بين القوة والجيش اللبناني. ودعا البيان الصحفي الحكومة اللبنانية إلى تدعيم نشرها للجيش في المنطقة وإلى تعزيز تعاونها مع حفظة السلام التابعين للقوة.

وأجرى المجلس مشاورات بكامل هيئته في ١٤ تموز/يوليه لمناقشة تقرير الأمين العام عن تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٠). وقدم كل من السيد مايكل ويليامز، المنسق الخاص للأمين العام بشأن لبنان، والسيد ألان لوروا، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، إحاطة إلى المجلس. وفي أعقاب الإحاطتين، أكد أعضاء المجلس من جديد دعمهم لسيادة لبنان وسلامته الإقليمية وشددوا على ضرورة استمرار وجود القوة. وأعرب بعض أعضاء المجلس عن قلقهم إزاء ضرورة تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) تنفيذا تاما.

العراق (المجلس الدولي للمشورة والمراقبة لأنشطة صندوق تنمية العراق)

عقدت جلسة علنية في ١٢ تموز/يوليه للاستماع إلى الإحاطة الفصلية التي قدمها عملاً بالقرار ١٩٠٥ (٢٠٠٩) كل من السيد عبد الباسط تركي سعيد، رئيس لجنة الخبراء الماليين في العراق، والمراقب المالي للأمم المتحدة، السيد جون ياماكازي، بالاستناد إلى تقرير كل منهما (S/2010/365 و S/2010/359).

ومن ثم عقدت جلسة خاصة أدلى خلالها أعضاء المجلس ببيانات. واتفق عموماً على أنه لا يزال يجب تنفيذ عدد من العناصر الحيوية، مثل اعتماد نظام لقياس كميات النفط، من أجل السماح للعراق بإدارة إيراداته من الصادرات إدارة تامة وتوجيهها نحو تلبية الاحتياجات الإنمائية. ورحب بالجهود التي تبذلها حكومة العراق لاتباع خطة عمل وجدول زمني من أجل استحداث آلية تخلف صندوق تنمية العراق بحلول نهاية السنة. بالإضافة إلى ذلك، لقيت مراجعة الحسابات المستقلة لصندوق تنمية العراق استحساناً لدى أعضاء المجلس حيث اعتبر أن هذه الخطوة من شأنها أن تعزز الشفافية والمساءلة.

الشرق الأوسط: مناقشة مفتوحة

أجريت في ٢١ تموز/يوليه ٢٠١٠ مناقشة مفتوحة بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. وقدم السيد ب. لين باسكو، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، إحاطة إلى المجلس. وشدد على ضرورة إعادة إجراء مفاوضات مباشرة بين الإسرائيليين والفلسطينيين لتمهيد الطريق أمام إيجاد حل على أساس وجود دولتين. وإذ لاحظ أن العملية بلغت من جديد منعطفاً حساساً، فقد أشار إلى أن هذه المحادثات ضرورية لإنهاء احتلال عام ١٩٦٧ والصراع القائم وإيجاد حل لجميع المسائل الأساسية القائمة بين الطرفين، بما في ذلك القدس والحدود واللاجئين والأمن والمستوطنات والمياه. ومشيراً إلى اجتماع لجنة المتابعة لجامعة الدول العربية المقرر عقده في ٢٩ تموز/يوليه، حث الطرفين على عدم تفويت هذه الفرصة لإحراز تقدم في المحادثات والانتقال إلى مفاوضات مباشرة بمشاركة نشطة من جانب طرف ثالث ودعم وثيق من المجموعة الرباعية.

وفي أعقاب الإحاطة والمداخلتين التي قدمهما الممثل الدائم لإسرائيل والمراقب الدائم لفلسطين، أدلى أعضاء المجلس و ٣٧ متحدثاً آخرين ببيانات. وأعرب أعضاء المجلس عن نفس الرغبة في أن يتم، على سبيل الاستعجال، إيجاد حل للصراع القائم بين الطرفين. وأكد أعضاء المجلس من جديد التزامهم بتحقيق السلام في الشرق الأوسط. واقترح بعض أعضاء المجلس تدابير من شأنها أن تدعم التقدم نحو إيجاد حل، بما في ذلك الرفع التام للقيود المفروضة على وصول السلع والأشخاص إلى غزة ودعوا إسرائيل إلى إنهاء أنشطتها الاستيطانية. ودعا

بعض أعضاء المجلس إلى الإفراج عن الجندي الإسرائيلي، جلعاد شاليط، الذي تحتجزه حماس في غزة؛ وشدد البعض على أن تقديم المساعدة الإنسانية إلى غزة يجب أن يتم عبر القنوات المعتمدة. ودعا العديد من الأعضاء إلى إجراء تحقيق سريع ونزيه وشفاف يتسم بالمصداقية وفقا للمعايير الدولية بشأن حادث القافلة البحرية الذي وقع في ٣١ أيار/مايو من جراء استخدام القوة خلال عملية عسكرية إسرائيلية استهدفت في المياه الدولية القافلة المبحرة إلى غزة.

أفغانستان

في ٢٣ تموز/يوليه، قدم الأمين العام إحاطة إلى المجلس، في إطار مشاورات مغلقة، تناولت مؤتمر كابل الدولي بشأن أفغانستان المعقود في ٢٠ تموز/يوليه ٢٠١٠. وأشار إلى أن المؤتمر كان عبارة عن عملية انتقال نحو تولي الأفغان زمام أمورهم بدرجة أكبر بالنسبة لمسائل الأمن والحكم والتنمية.

وفي أعقاب الاجتماع، تلت رئيسة المجلس السفيرة يو. جوي أوغو، ممثلة نيجيريا، بيانا صحفيا (SC/9992) رحب فيه مجلس الأمن بالبيان الصادر عن مؤتمر كابل وأقر بأن المؤتمر يمثل منعطفًا هامًا في عملية كابل. ودعا أعضاء المجلس المجتمع الدولي إلى توفير المساعدة لعملية كابل بما يتماشى بدرجة أكبر مع الأولويات الأفغانية. وأقر أعضاء المجلس أيضا بنية الحكومة الأفغانية في الاضطلاع مع أعضاء مجلس الأمن والمجتمع الدولي بعملية شفافة قائمة على الأدلة لرفع أسماء أفراد من القائمة الموحدة بموجب قرار مجلس الأمن ١٢٦٧ (١٩٩٩).

مسائل مواضيعية ومسائل أخرى

التهديدات التي تواجه السلام والأمن الدوليين نتيجة الأعمال الإرهابية

في بيان صحفي صادر في ١٢ تموز/يوليه (SC/9980)، أدان مجلس الأمن بقوة الهجمات الإرهابية التي وقعت في كمبالا، أوغندا، في ١١ تموز/يوليه ٢٠١٠ والتي تسببت في العديد من الوفيات والإصابات. وفيما أعرب أعضاء مجلس الأمن عن تعاطفهم مع شعب وحكومة أوغندا ودعمهم لهما، شددوا على ضرورة إحالة مرتكبي هذه الأعمال ومنظميها ومموليها ورعايتها إلى العدالة، وحثوا جميع الدول على التعاون بنشاط مع السلطات الأوغندية، بما يتماشى مع التزاماتها بموجب القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

حماية المدنيين

انعقدت المناقشة المفتوحة النصف سنوية بشأن حماية المدنيين في ٧ تموز/يوليه. واستمع أعضاء مجلس الأمن إلى إحاطتين قدمهما وكيل الأمين العام لتنسيق الشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، السيد جون هولمز، ومفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، السيدة نافانيثيم بيلاي. وألقى الأمين العام للأمم المتحدة أيضا كلمة خلال الاجتماع.

وعرض بعض أعضاء المجلس توفير الدعم للعمل الذي يضطلع به مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان والمفوض السامي لشؤون اللاجئين ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وإدارة عمليات حفظ السلام لمعالجة هذه المسألة. وأبرز أعضاء المجلس أيضا التحديات الرئيسية، بما في ذلك إدماج التزامات محددة تتعلق بحماية المدنيين في ولايات عمليات حفظ السلام؛ وبذل الجهود لتعزيز تقييد الجماعات المسلحة غير الحكومية بالقانون الدولي؛ وكفالة المساءلة بالنسبة للانتهاكات على الصعيدين الوطني والدولي، فضلا عن الزيادة في الاعتداءات على العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية وضرورة تحسين وصول هذه المساعدة. كما دعوا إلى تنفيذ أفضل للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان. واتفق أعضاء المجلس على أن السلطات الوطنية تتحمل المسؤولية الرئيسية عن حماية المدنيين إلا أنه يتعين على المنظمات الإقليمية والمجتمع الدولي الاضطلاع بدور هام.

الاجتماع الاستشاري بين أعضاء مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي

في ٩ تموز/يوليه ٢٠١٠، التقى وفد من مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بأعضاء في مجلس الأمن في إطار اجتماع استشاري من أجل استعراض درجة التعاون بين المجلسين فيما يتعلق بمنع الصراعات وحلها، وحفظ السلام وبنائه، بما في ذلك صون النظام الدستوري، وتعزيز حقوق الإنسان، والديمقراطية، وسيادة القانون في أفريقيا. وأسفر الاجتماع عن إصدار بيان متفق عليه جاء فيه، بين جملة أمور، أن أعضاء مجلس الأمن ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي استعرضوا التطورات الحاصلة في السودان والقرن الأفريقي وناقشوا أفضل الطرق للتعاون والعمل معا من أجل تعزيز السلام والأمن. واتفق المشاركون على مواصلة النظر في الاضطلاع ببعثات ميدانية تعاونية، على أساس كل حالة على حدة، وحسب الاقتضاء، فيما يتعلق بعمليات حفظ سلام مختارة من أجل تعزيز التفاعل في استراتيجيات الرصد وتقييم النتائج والاستجابة.

ولاحظ أفراد مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي مع التقدير الجهود الإيجابية التي بُذلت في حل النزاع في أفريقيا وشجعوا جميع أصحاب المصلحة على متابعة جهودهم لتعزيز السلام والأمن في القارة. وفي الختام، أُنْفِق على ضرورة عقد اجتماع استشاري آخر في مقر الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا في موعد لا يتجاوز حزيران/يونيه ٢٠١١.

الاستخدام الأمثل لأدوات الدبلوماسية الوقائية: التوقعات والتحديات في أفريقيا

في ١٦ تموز/يوليه، عقد مجلس الأمن مناقشة مفتوحة بشأن مسألة الدبلوماسية الوقائية. وقدمت إحاطة إلى المجلس كل من نائبة الأمين العام، السيدة آشا روز ميغبرو، والسيدة سارة كليف، المثلة الخاصة ومديرة تقرير التنمية في العالم لعام ٢٠١١: ”الصراع والأمن والتنمية“. ومتحدثة باسم الأمين العام، لاحظت نائبة الأمين العام أن استراتيجيات الدبلوماسية الوقائية يمكن أن تنجز الكثير في مجال تعزيز السلام المستدام. ومشيرة إلى دراسات حديثة أوردت تقديرات تفيد بأن تكاليف الحرب في القارة قضت فعليا على ١٥ سنة من المعونة الإنمائية المقدمة إلى أفريقيا، ساقطت نائبة الأمين العام حججا دفاعا عن الدبلوماسية الوقائية. ودعمتها في ذلك السيدة كليف التي قدمت في إطار مساهمتها تحليلا اقتصاديا لتكاليف النهج الحالية لإدارة الصراعات والمنافع المحتملة التي قد تنشأ عن استخدام أدوات الدبلوماسية الوقائية استخداما شاملا.

واعترافا منهم بالحاجة إلى فهم وتفسير الأسباب الأساسية للصراعات على نحو أفضل، لاحظ أعضاء المجلس أنه يمكن تحقيق الكثير من خلال اللجوء إلى الدبلوماسية الوقائية في معالجة المشاكل المتصلة بالحوكمة الضعيفة وانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة والتحديات الاجتماعية الاقتصادية الأخرى التي قد توجب نار الصراعات. وشدد الأعضاء على ضرورة إقامة شراكة أقوى مع الجهات الفاعلة الإقليمية والمحلية والاستثمار في استراتيجيات الوقاية المبكرة وتعزيز قدرة الأمم المتحدة على تحليل الأزمات. وسلموا بأن مجلس الأمن مسؤول عن صون السلم والأمن الدوليين وبأن استخدام المجموعة الكاملة من أدوات الدبلوماسية الوقائية يمثل جانبا أساسيا من جوانب تعزيز السلم والأمن الدوليين.

واعتمد بيان رئاسي (S/PRST/2010/14) أكد فيه مجلس الأمن من جديد التزامه بتسوية المنازعات بالوسائل السلمية وتعزيز الإجراءات الوقائية اللازمة لمواجهة المنازعات أو الحالات التي من المرجح أن يؤدي استمرارها إلى تعريض صون السلام والأمن الدوليين للخطر. وأشار البيان إلى أهمية الإشراف المستمر للقدرات المحتملة والقائمة في الأمانة العامة

للأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والحكومات الوطنية في جهود الدبلوماسية الوقائية، بما فيها الوساطة؛ ورحب بتعزيز النهج الإقليمية لتسوية المنازعات بالطرق السلمية. وأقر المجلس، في جملة أمور، بأهمية تعزيز الجهود المبذولة لتأمين دعم مالي يمكن التنبؤ به ويتسم بالاتساق ويمكن الحصول عليه في الوقت المناسب للاضطلاع بأنشطة الدبلوماسية الوقائية. وأعرب المجلس عن رغبته في الحصول في غضون ١٢ شهرا على تقرير من الأمين العام يتضمن توصيات بشأن أفضل السبل لاستخدام أدوات الدبلوماسية الوقائية على النحو الأمثل في منظومة الأمم المتحدة وبالتعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والجهات الفاعلة الأخرى.

تقرير مجلس الأمن السنوي إلى الجمعية العامة

دعيت جميع الدول الأعضاء إلى اجتماع رسمي لتبادل الآراء بشأن تقرير مجلس الأمن السنوي إلى الجمعية العامة الذي يجري إعداده في إطار رئاسة نيجيريا للمجلس. وترأست الاجتماع سفيرة نيجيريا، يو.جوي أوغو، وشارك في الرئاسة السيد آرثر كافيرو، القائم بالأعمال بالنيابة في البعثة الدائمة لأوغندا لدى الأمم المتحدة (نظرا إلى أنه ترأس المجلس خلال شهر تموز/يوليه ٢٠٠٩) والسفير مارك ليال غرانت، الممثل الدائم لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية (الذي سيتأسس المجلس في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠).

ومن بين الدول الأعضاء الحاضرة، دعا عدد من الدول إلى أن يبين التقرير ديناميات مناقشات مجلس الأمن على نحو يتسم بقدر أكبر من الموضوعية أو التحليل. وأعرب بعض الأعضاء عن اعتقادهم أن التقرير يمثل آلية مساءلة إزاء الجمعية العامة وأنه ينبغي، بالتالي، أن يشير إلى التحديات التي واجهها المجلس في التوصل إلى اتفاق بشأن المسائل المعروضة عليه، دون إطلاق أحكام قيمة.